نص ردن

مجلس الخلاف السياسي

■ علاء حسن

بعد الاجتماع الأخير للقادة السياسيين ، تقرر الاتفاق على حسم الخلاف بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون حول تشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية ، بمنح مجلس النواب حق اتخاذ الإجراءات اللازمة للاتفاق على صيغة تشكيل المجلس ، لإنهاء الجدل حول قضية غير دستورية ، شغلت القوى السياسية منذ إعلان تشكيل الحكومة الحالية ، وبينما شعر العراقيون بان النخب السياسية تجاوزت الخلاف لتتفرغ لإدارة البلاد ، وتحسين الأداء الحكومي ، صدرت تصريحات من أعضاء ائتلاف دولة القانون تؤكد بان المجلس سيكون استشاريا وسيتولى رئاسته زعيم العراقية إياد علاوي ، مع نائبين احدهما من دولة القانون والآخر من التحالف الكردستاني ، أما تصريحات نواب العراقية فشددت على التمسك بتوسيع صلاحيات المجلس ، وبذلك اثبت الطرفان بان ما أعلن بخصوص التوصل إلى حسم الخلاف حول المجلس لا يتعدى تخويل البرلمان للاتفاق على صيغة موحدة للتأسيس ، في حين مازالت المواقف ثابتة وتنذر بتجدد الأزمة بمعنى آخر غياب الرؤية المشتركة لتحقيق توافق لتطبيق كل بنود اتفاق أربيل.

في الاجتماع الأول للقادة السياسيين تم تشكيل لجنة ثلاثية لتسوية الخلاف حول الملفات العالقة ، واللجنة فشلت في أداء مهمتها ، وفي ذات الاجتماع أوصى المشاركون بالابتعاد عن تبادل الاتهامات بين العراقية ودولة القانون ، لكن واقع الحال اثبت غير ذلك فاستمر التراشق ، وخرق الطرفان توصيات الاجتماع والاتفاق ، وظهر نشاط واضح لمشعلي الحرائق ، ليرسخوا حقيقة الإصرار على التشبث بالمواقف ، لاعتقادهم بأنهم وحدهم أصحاب المشروع الوطني ، وتحقيق آمال الشعب العراقي.

معالجة الأزمة السياسية في البلاد التي ألقت بظلالها القاتمة على استقرار الأوضاع الأمنية بحاجة الى إجراءات عملية لتجاوز الخلافات لتثبت الأطراف المشاركة في الحكومة، بأنها تمثل قاعدتها الشعبية عن جدارة واستحقاق ، فالعراقيون مازالوا ينتظرون تلبية استحقاقاتهم ، وهي لا تتعلق بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية ، لان هذا المجلس وباعتراف الجميع جاء لترضية طرف معين ، فتم تجاوز الدستور تلبية لرغبات سياسية تتعلق بمصالح شخصية ، وهي ابعد ما تكون عن المصالح الوطنية ، وعلى هذه القاعدة الشاذة في العمل السياسي سيكون اندلاع الأزمات السمة البارزة في المشهد العراقي .

تصريحات أعضاء العراقية ودولة القانون حول مجلس السياسات لم تتغير ، ولم تشهد مرونة من الطرفين ، الأمر الذي أكد صعوبة التوصل إلى اتفاق موحد ، ومجلس النواب سيدخل في سجال ، وحساب أصوات المؤيدين والمعترضين على تأسيس المجلس ستكون له جولات داخل قبة البرلمان ، وسيؤخر إقرار مشاريع قوانين مؤجلة منذ الدورة التشريعية السابقة ، لينشغل بمجلس غير دستوري ولدورة واحدة ، وهذا التوجه يكشف عن تجاهل مقصود لدور البرلمان التشريعي والرقابي ، وإصرار على التمسك بتحقيق المصالح الفئوية والشخصية ، في حين تواجه البلاد تحديات كبيرة ، تتطلب بلورة موقف موحد ، وسط بروز شكوك من قدرة واستجابة النخب السياسية لتجاوز خلافاتها والتمسك بالثوابت الوطنية .

الخلاف أصبح سمة بارزة بين بعض النخب السياسية المشاركة في الحكومة ، ومتابعة تصريحات أطرافها تجعلك تدرك بان وقوفها على قاعدة مشتركات واحدة مهمة صعبة ، فتضارب المصالح وتباين المواقف ، والاستجابة للمؤثرات الإقليمية وفقدان الثقة ، جعل العملية السياسية متعثرة بفعل تناسل أزماتها المفتعلة او المصطنعة ، وسط غياب الاتفاق على برنامج موحد لإدارة الدولة .

من يعتقد بان تشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية سيضع حدا لاندلاع الأزمات السياسية ويحقق المصالح الوطنية واهم ، ومن يرفض تشكيل المجلس ليس مدافعا عن الدستور ، والاثنان يكشفان عن حال العملية السياسية التي تحركها قوى تجيد إشعال الحرائق ، ولا تلعب بالنار تحرك اصابيعك .

مجلس البصرة يصوت على إعفاء رئيسه لأسباب سياسية وصحية

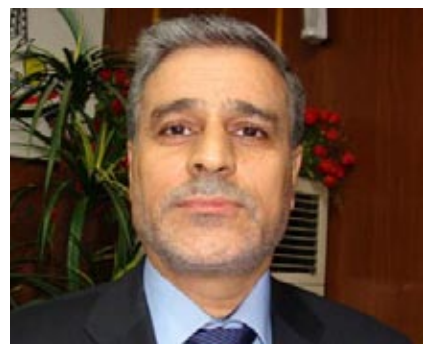

□ البصرة / المدى

صوت مجلس محافظة البصرة، امس الأربعاء، بالاغلبية على إعفاء رئيس المجلس من منصبه بطلب منه، فيما أكد نائبه الذي شغل المنصب بالوكالة تعرض الرئيس السابق إلى ضغوط سياسية ومشاكل صحية دفعته للمطالبة بالتصويت على تنحيه. وقال رئيس مجلس المحافظة بالوكالة أحمد السليطي إن "غالبية الأعضاء صوتوا في جلسة استثنائية عقدت، صباح امس، على إعفاء رئيس المجلس جبار أمين جابر اللطيف من منصبه"، مبيناً أن "اللطيف قرأ خلال الجلسة رسالة موجهة إلى أعضاء المجلس، تناول فيها الأعمال التي نفذها في العامين الماضيين، وفي ختامها طلب منهم التصويت على إعفائه من المنصب لأسباب صحية".

وأضاف السليطي أن "اللطيف كان قد أجرى عدة عمليات جراحية خلال العام الحالي"، لافتاً إلى "وجود سبب آخر دفعه إلى المطالبة بإعفائه من المنصب".

وتابع السليطي وهو رجل دين بارز في البصرة أن "اللطيف كان قد استقال من حزب الدعوة تنظيم العراق عندما رشح نفسه لمنصب المحافظ، وعندما لم يفز بالمنصب طالبه الحزب بالتخلي عن موقعه كرئيس للمجلس باعتبار أن هذا المنصب هو استحقاق انتخابي للحزب، وبالنتيجة تعرض اللطيف الى ضغوط سياسية كثيرة لاجباره على ترك المنصب"، مؤكدا أن "تخليه عن المنصب جاء لرغبته بعدم تصعيد وتيرة الخلافات".

من جانبه قال عضو مجلس المحافظة علي غانم المالكي إن "أعضاء المجلس سينتخبون رئيساً جديداً للمجلس بعد أيام قليلة"، مشيرا إلى أن "التغيير الذي حدث اليوم هو بداية لمرحلة جديدة سيكون خلالها المجلس أكثر قوة وتماسك، ليتمكن من تأدية واجباته الرقابية والتشريعية أفضل من السابق".

مكتب مجلس نواب كربلاء يناقش حقوق الإنسان

□ كربلاء / علي العلاوي

بينت ندوة عقدها مكتب مجلس النواب في كربلاء حول حقوق الإنسان من ان الأجهزة الأمنية تنقصها الخبرة في التعامل مع حقوق الإنسان مثلما كشفت إن مصطلح حقوق الإنسان تنقصه الكثير من المفاهيم الثقافية المتعلقة بفهم المسؤولين لها وكيفية تلقي المواطن مثلما نادى المشاركون فيها إلى ضرورة نشر الوعي الثقافي لحقوق الإنسان لان الفرد العراقي يتعرض إلى الكثير من الضغوطات والانتهاكات على حد سواء.

وقال مدير مكتب مجلس النواب عباس القنبرللمدى امس إن المكتب عقد اجتماعا شارك فيه البرلمانيون عن كربلاء وبعض منظمات حقوق الإنسان ،فضلا عن مكتب وزارة حقوق الإنسان ورئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس المحافظة والندوة جاءت بناء على رغبة نواب كربلاء الذين كلفتهم رئاسة مجلس النواب عقد اجتماعات وندوات مختلفة في المحافظة للوقوف على احتياجات المواطنين ومعاناتهم ،عقدوا اجتماعا لمناقشة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان من اجل البحث في كيفية تفعيل بعض الحقوق المغيبة للمواطنين العراقيين والانتهاكات التي يتعرض لها بعضهم سواء في المعتقلات والسجون أو من قبل الأجهزة الأمنية أثناء المداهمات العسكرية ، .وأشار إلى إن لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي ارتأت عقد جلسات دورية مع أعضاء ومنظمات حقوق الإنسان في المحافظات العراقية لتفعيل دور تلك المنظمات في رد الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العراقي واستحصال حقوقه سيما أثناء تعرضه إلى القتل العمد من قبل الجماعات المسلحة او العنف من قبل الأجهزة الأمنية سواء الأجنبية أو العراقية وغيرها من الانتهاكات التي يتم تسجيلها في مكاتب تلك المنظمات اسبوعيا ..موضحا إن هذا الاجتماع هو الأول من نوعه ونأمل أن تتوصل الى نتائج طيبة خلال الاجتماعات المقبلة.

من جهته قال عضو مجلس النواب وعضو لجنة حقوق الإنسان فيه عبد المهدي الخفاجي إن موضوعة حقوق الإنسان تبدو حتى الآن لن تفهم من العديد من الجهات إن كانت ذات علاقة مباشرة مع المواطن أو غير مباشرة لان الحقوق لا تعني انتهاكات السلطة أو الأجهزة الأمنية فحسب بل هو كل ما يتعرض له الإنسان في حياته حتى من ابسط موظف لا ينجز له معاملة تحت حجج واهية والتي تؤدي إلى الرشوة أو المحسوبية أو غيرها.وأضاف: ما نحتاجه هو نشر ثقافة حقوق الإنسان على جميع الشرائح بما فيها الموظفون لكي يدرك الجميع مكانته واهميته وقدرته على استيعاب الآخر الإنسان لان الحقوق واحدة لا تتجزأ وان اختلفت الواجبات بين إنسان وآخر ولكنها واجبات خدمة تقدم للآخر..ووصف الخفاجي الاجتماع بأنه واحد من أهم الاجتماعات التي يعقدها مكتب مجلس النواب في كربلاء لأنه يعني شريحة المجتمع ككل وهو بالتأكيد سيوضح لنا صورة مهمة عن حقوق الإنسان في كربلاء الذين نحن جزء منهم ونمثلهم في مجلس النواب..ولفت ان حقوق الإنسان لا تعني فقط حقوق المعتقلين ولكن كل حقوق شرائح المجتمع وأولها ضحايا المقابر الجماعية وضحايا الإرهاب، فضلا عن الارتقاء بالواقع المعيشي كلها من مهام حقوق الإنسان " ولم ينف الخفاجي وجود تلكؤ في حسم قضايا الموقوفين في كربلاء..وأفاد الخفاجي إلى انه تمت مناقشة موضوعة حقوق ضحايا ذوي المقابر الجماعية الذين لم يتسلموا أي شيء حتى الآن باعتبارها واحدة من النقاط التي أثيرت بالاجتماع عدا هذا الموضوع من انه سيتم بحثه خلال الجلسات القادمة لمجلس النواب وهناك لجان شكلت لهذا الغرض تعنى بضحايا المقابر الجماعية مشيرا لي إن كربلاء تعد واحدة من المحافظات المتضررة بشكل كبير من ناحية المقابر الجماعية التي ارتكبها النظام السابق خلال الانتفاضة عام ١٩٩١ والتي سقط فيها نحو ١٦ ألف شهيد.

من جهته قال الناشط في مجال حقوق الإنسان جعفر الاسدي للمدى امس إن حقوق الإنسان عند البعض من السياسيين هي حقوق السجناء والبعض الآخر عندهم هي الضحايا والآخرون هي السجناء السياسيون السابقون في زمن النظام السابق حتى تحول هذا الملف إلى ملف سياسي يتبارى فيه الكثيرون إذا ما أرادوا تبيان حجم المظلومية في زمن اغبر مر على العراق ولكنه أصبح زمن يتكئ عليه الكثيرون للارتزاق السياسي..

وأضاف أن الإنسان العراقي البسيط والفقير والموظف العادي يتعرض إلى مختلف أنواع القمع، لاسيما من قبل عناصر وزارة الداخلية كونهم تنقصهم الخبرة وليس لديهم أية فكرة عن حقوق الإنسان حيث تبدأ آلية التعامل مع المعتقل ومنذ البداية على انه مجرم يجب محاسبته بقسوة ..مثلما هناك نقص في الوعي لدى مسؤولي الدائرة والموظفين ورجال الاستعلامات والأطباء وأي مسؤول بل وحتى الحمايات للشخصيات السياسية والدينية الذين يعاملون المواطن بفوقية كاملة وكأنهم يعيدون زمن المسدس الموضوع تحت الحزام والظاهر أمام الأعين وهذه وحدها خرق لحقوق الإنسان لانه يثير الرعب والخوف..

وأشار إلى ان من اكبر القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان هي قضايا المعتقلين وهذا ما يركز عليه الجانب السياسي.

واكدت رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة كربلاء بشرى حسن عاشور ان هناك تلكؤاً في حسم قضايا الموقوفين في سجن التسفيرات بكربلاء، وأضافت إن التلكؤ هو نتيجة قلة عدد القضاة في المحافظة من جانب وبعض الاجراءات التحقيقية من جانب آخر والتي تعرقل حسم القضايا واضافت عاشور إن البناية الحالية لتسفيرات كربلاء هي غير ملائمة تماما لأعداد النزلاء ونجد اكتظاظا في هذا السجن، ما دعانا إلى مخاطبة وزارة العدل لأكثر من مرة لإنشاء بناية سجن إصلاح تابع للوزارة ما يجعل حال الموقوفين في سجن تسفيرات كربلاء لا يوافق الشروط الإنسانية في حين قال عضو جمعية مراقبة حقوق الإنسان العراقية في كربلاء انه أوضح خلال الاجتماع إن ملف حقوق الإنسان في المحافظة ضعيف ومترد وهو بحاجة إلى عمل تشاوري من جميع الإطراف..وأضاف.. إن جمعيتنا أقامت العديد من استطلاعات الرأي وتوصلت من خلال تقارير لها إن حقوق الإنسان في المحافظة بحاجة إلى تفهم آخر وتعاون لان هناك انتهاكات قد تبدو غير مرئية لكنها خطيرة ومنها ملف الفساد الإداري والمالي وملف حق السكن للكثير من العوائل الفقيرة وملف التعيينات للكثير من الخريجين من العوائل الفقيرة ،إضافة إلى ملف الخدمات التي تشهدها المحافظة وهو ملف غير مرئي لان المواطن على الرغم من معرفته أن هناك مشاريع تنفذ إلا انه يشعر أن لا شيء ملموسا لديه..وأشار إلى انه دعا إلى تفعيل التعاون مع الحكومة المحلية لان التعاون بين منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ومجلس المحافظة ضعيف وهو لا يصب في صالح عملية بناء مجتمع وقال انه دعا إلى رفع توصيات مهمة من اجل قرارها ومنها وجوب التعاون والتشاور بين الجانبين الحكومي والمجتمع المدني وتأطير ذلك باطار قانوني حتى لا تكون هناك قطيعة أو إن هناك نظرة قاصرة على دور وأداء منظمات المجتمع والذي سببه ان هناك منظمات وهمية ولكن الحكومات المحلية تعلم من هي هذه الوهمية ومن هي الفاعلة على الساحة.

أمن ميسان أزمة تتفاعل بين الحكومتين الاتحادية والمحلية

□ ميسان / رعد الرسام

مع تفاقم أزمة حدود الصلاحيات القائمة بين الحكومة الاتحادية ووزارتها من جهة والحكومة المحلية في ميسان حول تعيين ونقل عدد من المسؤولين الأمنيين في المحافظة، تصاعدت حدة تصريحات رئيس مجلس المحافظة وعدد من أعضاء المجلس حيث شدد رئيس مجلس محافظة ميسان على رفض جميع المدراء الذين عينتهم الوزارات بدون علم مجلس المحافظة وأضاف عبد الحسين عبد الرضا الساعدي ان مجلس المحافظة عقد اجتماعاً طارئاً رفض فيه وبالإجماع أمرا صادرا من وزارة الداخلية ينص على نقل مدير شرطة المحافظة اللواء اسماعيل عرار الماجدي وتابع الساعدي " نحن نعتقد ان قرار وزارة الداخلية غير قانوني ولم تثبت فيه اسباب النقل ولم يكن لنا به علم " مسترسلا " أن على الوزارات احترام مواد الدستور العراقي والتي ينص القانون ٢١ منه على تعيين المدراء العامين او اقالتهم من قبل مجلس المحافظة حصرا."

من جهته قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس المحافظة / سرحان الغالبي "ان مجلسنا رفض رفضا قاطعا نقل مدير شرطة المحافظة اللواء إسماعيل عرار الماجدي وان الذي يريد ان يستلم المنصب خلفا للماجدي غير مرحب به جدا من قبلنا " مضيفا " ان اللجنة التي زارت المحافظة مؤخرا من بغداد بعد التجاوزات من قبل القوات الأمريكية على الأبرياء في ميسان كانت غير منصفة وعملها غير صحيح بالنسبة لوضع ميسان " وأضاف الغالبي ان لجنة الأمن والدفاع البرلمانية التي زارت المحافظة كانت ايضاً غير منصفة بحسب وصفه .

واستطرد الغالبي "ان القوات الأمريكية في المحافظة هي المسؤولة عن امنها وان قواتنا الأمنية في المحافظة من جيش وشرطة قادرة على حفظ الأمن فيها ولا نحتاج الى قوات أخرى وان اي جهة لا نتعامل معها نهائيا لأننا حكومة لها قراراتها الخاصة بها ولا يمكن ان يفرض اي قرار خارجي عليها ."

فيما لفت نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس المحافظة الى أن المجلس دخل في أزمة حقيقة مع بعض الوزارات وذلك لعدم إحترام تلك الوزارات لأبناء المحافظة بحسب وصفه وشدد ميثم لفتة الفرطوسي " أن المجلس هو الممثل الحقيقي للشعب الميساني ولا يحق لأحد أن يتصرف فيه حسب المزاجات ."

مبينا أن هناك صراعا قويا يجري الآن بين المجلس وعدة وزارات منها وزارة الداخلية ووزارة العدل موضحا " ان وزارة الداخلية غيرت مرشح المجلس لقيادة الشرطة ووزارة العدل أبقت على مديرها المقال من قبل المجلس في خطوة تعتبر خطيرة في عصر الديمقراطية واللامركزية المزعومة " وتساءل الفرطوسي قائلاً "ما فائدة المجلس إذا لم تكن له الصلاحية في تنحية المسيء وتعيين الجيد وهذا ما نص عليه قانون ٢١لسنة ٢٠٠٨ وكيف لنا ان نعمل بدون تلك الصلاحيات المسلوبة نهاراً جهاراً ؟

مشروع لربط البطاقة التموينية بشبكة الحماية

□ بغداد / زهراء فالح

عقد وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي اجتماعاً مع الممثل والمدير القطري لبرنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ادوارد كالون في الموقع البديل للوزارة وبحث بعض القضايا في المشروع المقدم من قبل منظمة الامم المتحدة والذي يقضي الى ربط البطاقة التموينية بشبكة الحماية الاجتماعية.

وناقش الجانبان الامور التي من الممكن التعاون بشانها بين الوزارة والبرنامج لتفعيل المشروع ، وآليات عمله ، وايجابياته واهدافه في تنظيم وتوزيع مفردات البطاقة التموينية للفقراء والمستحقين الفعليين في البلد لضمان ايصال الاغذية الكافية لهم.

واكد الربيعي على ان الوزارة تسعى الى تحقيق استراتيجية الحكومة الوطنية فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر وتحسين الاجور والتعليم الالزامي للاطفال .

من جانبه ثمن ممثل برنامج الاغذية العالمي دور الوزير ومتابعته الميدانية وجهوده في الاهتمام بمساعدة الشرائح الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعة تقديم الخدمات لهم بافضل الطرق .

وتم الاتفاق على بناء قدرات الكادر الاحصائي في الوزارة من خلال دورات تدريبية بهدف جمع البيانات والمعلومات بالطرق العلمية الحديثة التي تصب في احكام الاستهداف الامثل للفقراء واستبعاد الطارئين على الشبكة.

المفتش العام في وزارة الصحة:

ندعو مصانع الأدوية إلى الالتزام بالمعايير الدولية

□ بغداد / قيس عيدان

عقدت دائرة المفتش العام في وزارة الصحة يوم امس اجتماعا خاصا مع ممثلي شركات ومصانع الادوية المحلية في البلد بحضور نقيب الصيادلة وممثلين عن الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية .

المفتش العام في الوزارة عادل محسن أكد على اهمية التواصل والاجتماعات الدورية مع ممثلي شركات ومصانع الادوية الاهلية في الارتقاء بعملية انتاج الادوية محليا وسد الحاجة والنقص المحلي في بعض مفرداتها والتي تكمل عن طريق الاستيراد من المناشئ العالمية ، مبينا ان هذا الاجتماع هو انطلاقة جديدة في العمل والتعاون المشترك لتذليل العقبات والصعوبات التي تواجه الصناعة الدوائية في البلاد. مشيرا الى دعم الوزارة والدولة لهذا القطاع بشكل عام . ودعا الشركات ومصانع الادوية الى الالتزام بالمعايير القياسية الدولية في عملهم وضرورة متابعة هذه المعايير سنويا بهدف الارتقاء بصناعة الادوية الى المستويات العالمية معطيا الامثلة على هذه المعايير ومنها GMP الذي يعتبر مقياسا متطورا لصناعة الدواء ويحدد المستوى الادنى لسلامة الدواء والذي هو اساس وهدف الوزارة في توفير الادوية الامنة للمواطنين .واشار الى ان اقرار الوزارة للائحة المبادئ الخاصة بعمل شركات الادوية المحلية مبينا دور دائرة المفتش العام في الالتزام بعملية الصناعة الدوائية في البلاد من خلال المتابعة المستمرة لعمليات الانتاج بالتعاون مع الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية والملاكات المتخصصة في الوزارة .ومن جانبه اوضح نقيب الصيادلة ان الصناعة الدوائية في العراق لها تاريخ عريق في المنطقة حيث افتتح اول معمل لصناعة الادوية عام ١٩٥٧ في العراق وان العملية تعرضت للتراجع بسبب الحصائر الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي ، والانهيار في مؤسسات الدولة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة للظروف الامنية ، وبتظافر الجهود الخيرة ودعم الوزارة والدولة اخذت الصناعة الدوائية تنهض من جديد معطيا الامثلة على المصانع الاهلية الحديثة في العراق وبالذات في منطقة كردستان حيث انشئ فيها مصنعان حديثان للادوية ونوقشت في الاجتماع قضايا عديدة ذات الصلة حيث طرح ممثلو شركات ومعامل الادوية اراءهم في تطوير العملية والمشاكل والصعوبات التي تواجههم مشيرين الى المنافسة من الشركات الاجنبية في هذه العملية والتي تواجهها صعوبات غلاء اسعار الطاقة (الكهرباء) والمواد الاولية الضرورية للانتاج.

من كل محافظة خبر

بـــغـــداد:

تجهيز حصة شهر تموز من الطحين

باشرت الشركة العامة لتصنيع الحبوب بقطع وتجهيز حصة شهر تموز من مادة الطحين الى المواطنين خلال العام الحالي ٢٠١١ ، اكد ذلك مدير عام الشركة رياض فاخر الهاشمي مشدداً على ان الشركة قامت بإعداد خطة توزيع موحدة لعموم المحافظات ، حيث وجهت بتهيئة كافة مطاحن الشركة الحكومية ومطاحن القطاع الخاص المتعاقدة مع الشركة والاستعداد لإنتاج الكميات المخصصة من الطحين خلال الفترة المحددة لانجاز عملية الإنتاج والتجهيز وفق الخطة بالتنسيق مع الشركة العامة لتجارة الحبوب ، وتم تشكيل غرفة عمليات خاصة من أقسام التسويق والرقابة والسيطرة النوعية لمتابعة عملية الإنتاج والتجهيز.

صلاح الدين:

إعادة العمل باللجان التحقيقية

طالب مجلس محافظة صلاح الدين، أمس الأربعاء، بإعادة عمل اللجان التحقيقية في الحوادث الأمنية التي شهدتها، مشدداً في الوقت نفسه على أهمية الجهد الاستخباري، فيما حملت الحكومة المركزية مسؤولية التقصير في عدم رفع قدرة القوات الأمنية.

وقال رئيس مجلس صلاح الدين عمار يوسف "نطالب بإعادة اللجان التحقيقية في قضية اقتحام المجلس خلال آذار الماضي و قضايا أخرى إلى الجهات المسؤولة في صلاح الدين"، مبينا أن "أسباب نقل أعمال اللجنة إلى بغداد لا تزال مبهمة وغير مفهومة".

الأنـــبـــار:

استحداث كلية للصيدلة

وافقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على استحداث كلية للصيدلة في جامعة الأنبار، للعام الدراسي٢٠١١-٢٠١٢.

وقال رئيس الجامعة الدكتور خليل إبراهيم الدليمي ان وزارة التعليم العالي "وافقت على استحداث كلية الصيدلة في الجامعة، وانها ستستقبل الطلبة ضمن قوائم القبول المركزي للسنة الدراسية المقبلة.

وتابع رئيس الجامعة ان استحداث هذه الكلية "سيسهم في رفد الدوائر والمراكز الصحية والصيدليات بالمتخصصين في هذا المجال، فضلاً عن تقديم الخدمات للمواطنين.